

إئتلاف إدارة النفايات لعدم توقيع البلدية على مناقصة شراء المحرقة

بيروت، 17 تشرين الأول 2018- وجه ائتلاف إدارة النفايات رسالة إلى أعضاء مجلس بلدية بيروت طالباً منهم، قبل التوقيع على المناقصة العائدة لشراء محرقة للنفايات المنزلية الصلبة للمدينة، مراجعة عدد من المستندات العلمية التي تثبت ضرورة عدم اللجوء إلى المحارق لإدارة النفايات المنزلية.

وذكر الائتلاف أعضاء البلدية بأن المحارق تعتمد تقنية معقدة شديدة الخطورة في ظل افتقار لبنان للضوابط التقنية والقانونية اللازمة وبالتداعيات السلبية التي سوف تحدث إن أقدموا على التوقيع على إطلاق دفتر الشروط لمحرقة بيروت

وتميّ ائتلاف على أعضاء بلدية بيروت "مراجعة توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المحارق فيما يتعلّق بالآثار الصحية الضارة المتعلقة بالمطامر والمحارق، والتي تضيف إلى المخاوف البيئية الأخرى ممّا يحتمّ اتخاذ خيارات استراتيجية لإدارة النفايات نحو تخفيض إنتاج النفايات وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، على النحو المنصوص عليه في توجيهات الاتحاد الأوروبي".

وأشارت الرسالة التي استلمها أعضاء البلدية أمس إلى اتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، التي وقّع عليها لبنان، والتي تشير إلى أن المحارق هي من أبرز مصادر تلك الملوثات. كما ألقت الضوء على توصيات شركة EGIS الاستشارية الفرنسية حول تقييم الأثر البيئي لدفتر الشروط لهذه المحرقة حيث دعا التقرير إلى "تأجيل إطلاق دفتر الشروط لمدة سنة ونصف أو سنتين لاستكمال الدراسات اللازمة" وإلى الأخذ بعين الاعتبار نوعية الهواء المحلي، فإذا كانت متدهورة أساساً عندئذ يمكن أن تزيد المحرقة هذا التدهور (جاء الأثر التراكمي) وتؤدي إلى تجاوز الحدود المسموح بها لنوعية الهواء".

وطالب الائتلاف البلدية "بنشر الخطة المعتمدة لإدارة النفايات في بيروت واحترام القانون اللبناني وإجراء تقييم بيئي استراتيجي (وفقاً للمرسوم 8213/2012) للخطة المقترحة يتضمّن مقارنة تقنيات المعالجة المختلفة التي يمكن اعتمادها لنفايات بيروت المنزلية الصلبة واختيار الخطة الأنسب صحياً وبيئياً واقتصادياً.

وذكرت رسالة الائتلاف البلدية بوجوب التنسيق عن كثب مع وزارة البيئة، كونها السلطة المؤهلة لاختيار الحلول المناسبة وأخذ الإجراءات اللازمة بشأن إدارة النفايات، خصوصاً بعد الرسالة التي وجهها وزير البيئة طارق الخطيب إلى رئيس بلدية بيروت وأيضاً تلك الموجهة من قبل الخطيب إلى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، حيث أنّ الرسالتين لم تلقيا أذاناً صاغية.